موجز عن

الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

٢٠١٣ - ٢٠١٧

This project is funded by
The European Union

صاحب الجلالة الهاشمية

الملك عبدالله الثاني إبن الحسين المعظم

سمو ولي العهد

الامير حسين بن عبدالله الثاني المعظم

تقديم

تشكل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد في المملكة الاردنية الهاشمية الاطار التنسيقي لجهود كافة المؤسسات والاجهزة المعنية بمكافحة الفساد، كما انها الاداة الاساسية لترسيخ مبادئ الحاكمية الرشيدة والنزاهة والشفافية والمساءلة.

واستمراراً لجهود مكافحة الفساد فقد وضعت هذه الاستراتيجية بالتعاون و التنسيق مع خبراء من الاتحاد الاوروبي " فنلندا "وممثلي المؤسسات الحكومية و القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

وقد استندت الاستراتيجية على تحليل المخاطر واوجه الفساد في كافة القطاعات من خلال استقراء و مسح شامل لظاهرة الفساد واحتمالاتها على مستوى المملكة.

و بناء على ذلك تم بناء خطة عمل لتنفيذ هذه الاستراتيجية من اجل ترسيخ ثقافة النزاهة والسلوك المهني واخلاقيات الوظيفة العامة، واعتماد مبدأ الشفافية وتعزيز انظمة وعمل وحدات الرقابة الداخلية،واشراك كافة الاطراف المعنية بمكافحة الفساد والوقاية منه،كل حسب اختصاصه للحد من الفساد.

الشكر الجزيل لكافة المؤسسات و الجهات التي شاركت في اعداد هذه الاستراتيجية لماقدمته من افكار وملاحظات ومقترحات اثرت مختلف محاورها، كما اقدم الشكر والتقدير للاتحاد الاوروبي على الدعم الذي قدمه للهيئة في اطار مشروع التوأمة مع دولة فنلندا.

سميح بينو
رئيس هيئة مكافحة الفساد

مقدمة

يعتمد تقدم الدول والمجتمعات على مقدرتها على وضع الاطر التشريعية والمؤسسية والعملياتية المناسبة لترسخ مبادئ النزاهة والحاكمية الرشيدة وانفاذ القانون في سبيل تعزيز الثقة بمؤسسات الدولة وتوفير البيئة المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة.

بالمقابل، يشكل الفساد عائقا أساسياً في تنفيذ القوانين وتطور المجتمعات الحديثة ولا يمكن ان يكتب لجهود مكافحة الفساد النجاح المنشود الا بتظافر جهود المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني والمواطنين كافة.

ان تنسيق جهود هذه الجهات في اطار مؤسسي يتطلب وضع استراتيجية وخطة عمل تحدد المهام والانشطة والمسؤوليات لهذه الجهات في اطار زمني قابل للتنفيذ.

جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم كان قد وجه الحكومة لوضع وتبني استراتيجية، فتبنت الحكومة في عام ٢٠٠٨ الاستراتيجية الاولى (٢٠٠٨- ٢٠١٢)، حيث تم مع نهاية فترتها الزمنية مراجعتها وتقييمها للوقوف على نقاط القوة والضعف فيها، وتحديد المخاطر التي واجهت عمليات التنفيذ وبالتالي تحديد الاهداف والبرامج والسياسات اللازمة لمواصلة مكافحة الفساد والوقاية منه.

وبناء على ذلك، تم اعداد استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٣ -٢٠١٧، تضمنت رؤية ورسالة ومبادئ اساسية، واهدافاً، وكذلك خطة عمل تنفيذية حددت فيها المهام والانشطة المطلوبة لتحقيق الاهداف الوطنية وتحديد مسؤولية كافة الشركاء المعنيين بالإضافة الى تحديد اطار زمني لتنفيذ الاستراتيجية ومراجعتها و تقييمها.

الرؤية

نظام تشريعي واداري واعلامي فاعل وكفؤ يعزز مبادئ النزاهة الوطنية و يرسخ ثقة المواطنين بالمؤسسات الوطنية.

الرسالة

تطوير وتنفيذ سياسات فاعلة لترسيخ مبادئ النزاهة الوطنية من خلال تفعيل الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد، ووضع آليات عمل واستراتيجيات فاعلة قادرة على تجفيف منابع الفساد والحد من انتشاره في المجتمع بمشاركة وتعاون جميع مؤسسات القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية منه والقضاء عليه.

المبادئ الاساسية للاستراتيجية

تستند الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد على المبادئ الأساسية التالية:-

- الإرادة السياسية الجادة لتعزيز النزاهة الوطنية ومكافحة الفساد.
- سيادة القانون.
- احترام حقوق الإنسان وعدم اغتيال الشخصية.
- ترسيخ مبادئ النزاهة على المستويين الشخصي والمؤسسي.
- الشفافية والمساءلة.
- إستقلالية القضاء.
- المشاركة المجتمعية.

الغاية الاساسية للاستراتيجية

تهيئة البيئة المناسبة للوقاية من الفساد وترسيخ الثقافة المجتمعية المناهضة له من خلال ايجاد اطار عمل اداري وقانوني واعلامي متطور وفاعل للقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وزيادة فاعلية وكفاءة الجهات المكلفة بمكافحة الفساد المالي والاداري في سبيل تعزيز الثقة بمؤسسات الدولة.

اهداف الاستراتيجية

١. رفع مستوى التوعية والتثقيف حول ظاهرة الفساد وجهود مكافحتها

تؤثر ظاهرة الفساد بشكل سلبي على الإقتصاد الوطني والبيئة الاستثمارية في البلاد. وتقع مسؤولية رفع مستوى التوعية والتثقيف بأشكال الفساد واثاره السلبية على كافة الجهات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني. كما ان هذه الجهات مسؤولة عن توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة للمواطنين عن حجم هذه الظاهرة والاجراءات والسياسات والتشريعات المتخذة لمعالجتها.

٢. تعزيز الوقاية من الفساد.

تتطلب جهود الوقاية من الفساد ترسيخ مبادئ النزاهة والحاكمية الرشيدة وتفعيل الرقابة الداخلية ووضع وتطبيق مدونات السلوك الوظيفي في مؤسسات القطاع العام من خلال وضع التشريعات والسياسات واجراءات العمل الكفؤة والفاعلة. كما ان مسؤولية الوقاية من الفساد تقع ايضا على مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، سواء في مجال الممارسة او في مراقبة التزام مؤسسات القطاع العام.

٣. تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد

تتولى هيئة مكافحة الفساد مسؤولية رفع مستوى التوعية العامة حول ظاهرة الفساد وإتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من هذه الظاهرة والتحقيق في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيه، وتعتبر مهام الهيئة بالغة الاهمية في ملاحقة الفاسدين وتقديمهم للقضاء، وهذا يتطلب امتلاك الهيئة للموارد البشرية والفنية، على ان تتسم إجراءات عملها بالكفاءة والشفافية، وآليات وظيفية للتعاون والتنسيق مع مؤسسات القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

٤. تفعيل المشاركة المجتمعية في أنشطة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

يؤثر الفساد سلباً على الحقوق الأساسية للمواطنين وأنشطة الأعمال ويتطلب مكافحة الفساد إنشاء منظومة فاعلة لمكافحته تركز على تفعيل المشاركة المجتمعية في جهود الوقاية من الفساد ومكافحته، بحيث يكون الجميع من افراد ومؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات غير الربحية ومؤسسات القطاع الخاص ذات العلاقة جزأ من عمليات صنع القرار ووضع التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والمعايير، والإجراءات المصممة لضمان النزاهة المجتمعية.

٥. كفاءة الإجراءات التحقيقية في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها

هناك العديد من الجهات المسؤولة عن التحقيق في قضايا الفساد مما قد يؤدي إلى التداخل في اختصاصاتها، كما أن الإطار القانوني الذي يحدد مهامها وأدوارها في مجال مكافحة الفساد غير واضح لكافة أفراد المجتمع، وبالتالي فإنه من المهم أن يتم تنظيم التعاون وتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة بين سلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية والجهات الأخرى ذات العلاقة، كما أنه من المهم ضمان امتلاك العاملين في هذه الجهات للمهارات والقدرات اللازمة للحفاظ على كفاءة منظومة مكافحة الفساد.

٦. تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد

تتطلب جهود مكافحة الفساد تعاون دولي كفوء وفاعل للوقاية ومكافحة جرائم الفساد ومتحصلاتها، ولتحقيق ذلك يتطلب استمرار مشاركة الاردن في الجهود الاقليمية والدولية، في اطار الاتفاقيات والمنظمات الدولية العاملة في مجال مكافحة الفساد، ويشمل ذلك التعاون وتبادل المعلومات في مجال التحقيق المشترك في قضايا الفساد واسترداد الموجودات، كما ان المسؤولية عن التحقيق في جرائم الفساد تحتاج الى وجود آلية واضحة للمساعدة القانونية المتبادلة وتبادل المعلومات على المستوى الدولي.

٧. تطوير التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير والمتطلبات الدولية لمكافحة الفساد والتأكد من مدى كفاءة تنفيذها.

يتوافق الإطار القانوني لمكافحة الفساد في الأردن الى حد كبير مع المعايير الدولية. ومع ذلك لا بد من إعادة النظر في العديد من التشريعات ذات العلاقة وتحديد الثغرات وإجراء التعديلات اللازمة عليها لضمان الامتثال لتلك المعايير.

خطة عمل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
للأعوام (٢٠١٣-٢٠١٧)

١.الهدف الاستراتيجي الأول: رفع مستوى التوعية والتثقيف حول ظاهرة الفساد وجهود مكافحتها

الإجراء	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الموعد النهائي قصير / متوسط / طويل الاجل	مؤشرات قياس الأداء
١,١ إعداد آلية لإصدار تقارير منتظمة حول وضع الفساد	هيئة مكافحة الفساد، والجامعات، والمؤسسات الحكومية والخاصة.	متوسط	إصدار تقارير منتظمة حول وضع الفساد.
٢,١ تطوير وتنفيذ فعاليات لتعزيز النزاهة والشفافية والتوعية والتثقيف بمخاطر الفساد في المدارس والمعاهد والجامعات.	هيئة مكافحة الفساد، ووزارة التربية والتعليم، والجامعات الأردنية،ومعهد الإدارة العامة، ومؤسسات المجتمع المدني.	متوسط	- التخطيط للفعاليات خلال العام (٢٠١٣) - تنفيذ الفعاليات خلال الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٧) .
٣,١ عقد برامج تدريبية لتقييم مخاطر النزاهة في القطاعات التي تعد عرضة للفساد	هيئة مكافحة الفساد، والوزارات، ومعهدالإدارةالعامة، وأمانة عمان الكبرى و البلديات.	متوسط	تنظيم برامج تدريبية لتقييم مخاطر النزاهة في القطاعات التي تعد عرضة للفساد وبواقع (١٥) برنامج تدريبي في السنة.
٤,١ تطوير آلية تعاون بين هيئة مكافحة الفساد ووسائل الإعلام للتوعية بأشكال الفساد ومخاطره ودور الهيئة في الوقاية منه ومكافحته.	هيئة مكافحة الفساد، ووسائل الإعلام .	قصير	وجود آلية للتعاون بين هيئة مكافحة الفساد ووسائل الإعلام وتنفيذ انشطة توعوية .
٥,١ إنشاء بوابة معرفة إلكترونية حول الفساد.	هيئة مكافحة الفساد	متوسط	تطوير بوابة معرفية الكترونية تتضمن كافة التشريعات والمواضيع ذات العلاقة بالنزاهة ومكافحة الفساد .

٢. الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الوقاية من الفساد.

الإجراء	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الموعد النهائي قصير / متوسط / طويل الاجل	مؤشرات قياس الأداء
١،٢ تطوير منهجية لتقييم مخاطر الفساد	هيئة مكافحة الفساد	قصير الأجل	وجود منهجية لتقييم مخاطر الفساد
٢،٢ إجراء تقييم شامل لمخاطر الفساد في القطاعات التي تعتبر عرضة لظهور الفساد فيها.	هيئة مكافحة الفساد. ومؤسسات القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.	قصير ومتوسط	تنفيذ عمليات تقييم لمخاطر الفساد في البلديات. وقطاع التعليم. والشركات المساهمة العامة. والمؤسسات التي لا تهدف للربح وبواقع (١٠) تقييم في السنة.
٣،٢ تقوية وتفعيل دور وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية.	هيئة مكافحة الفساد. وديوان المحاسبة. و الوزارات والمؤسسات الحكومية.	متوسط	-إجراء دراسة حول فاعلية وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات الحكومية -رفع كفاءة وحدات الرقابة الداخلية في الوزارات و الدوائر والمؤسسات الحكومية.
٤،٢ تفعيل تطبيق مدونات قواعد السلوك في مؤسسات القطاع العام.	هيئة مكافحة الفساد. و وزارة تطوير القطاع العام. و الوزارات والمؤسسات الحكومية.	متوسط	- تحديد المؤسسات الأكثر عرضة للفساد خلال العام (٢٠١٣) - وضع خطة لتطبيق مدونات قواعد السلوك في الوزارات والمؤسسات العامة .

الإجراء	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الموعد النهائي قصير / متوسط / طويل الاجل	مؤشرات قياس الأداء
٦,٢ مراجعة إجراءات العمل المتبعة في الجهات الخاضعة لقانون الهيئة للتأكد من سلامتها ومراعاتها للتشريعات النافذة وتقييم مدى الالتزام بمباديء مدونات السلوك والنزاهة والشفافية والحاكمية.	هيئة مكافحة الفساد. والوزارات و المؤسسات الحكومية المعنية.	متوسط	إجراء مراجعة ميدانية لإجراءات العمل في الوزارات والمؤسسات الحكومية وبواقع (١٥) زيارة في السنة.
٧,٢ تطوير إجراءات تقديم الخدمات للمواطنين وجعلها متاحة للجمهور.	وزارة تطوير القطاع العام. وهيئة مكافحة الفساد. والجهات ذات العلاقة.	متوسط	وجود إجراءات منشورة لتقديم الخدمات للجمهور في كافة المؤسسات وخاصة البلديات.
٨,٢ تفعيل رقابة الأداء وتطبيقها على مختلف الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية.	ديوان المحاسبة. وهيئة مكافحة الفساد.	متوسط	مراجعة وتقييم أداء الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية.
٩,٢ تطوير مدونة سلوك للعاملين في القطاع الخاص.	غرف التجارة والصناعة. وجمعيات الأعمال. وهيئة مكافحة الفساد.	متوسط	وجود مدونة سلوك للعاملين في القطاع الخاص.
١٠,٢ تفعيل دليل الحوكمة المؤسسية في القطاع الخاص.	دائرة مراقبةالشركات. وهيئة مكافحة الفساد.	متوسط	تطبيق مباديء الحوكمة المؤسسية في مؤسسات القطاع الخاص.

٣. الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز قدرة هيئة مكافحة الفساد

الإجراء	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الموعد النهائي قصير / متوسط / طويل الاجل	مؤشرات قياس الأداء
١,٣ تطوير إجراءات عمل معيارية لإعداد موازنة هيئة مكافحة الفساد وخطة الأداء الخاصة بها.	هيئة مكافحة الفساد	قصير	وجود إجراءات عمل معيارية لإعداد موازنة هيئة مكافحة الفساد وخطة الأداء الخاصة بها خلال العام (٢٠١٣).
٢,٣ التخطيط للموارد البشرية في الهيئة وبما يضمن وجود الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة الفنية لأداء العمل بكفاءة.	هيئة مكافحة الفساد.	متوسط	وجود خطة موارد بشرية تضمن وجود الكوادر البشرية المؤهلة والقدرات الفنية اللازمة لهيئة مكافحة الفساد خلال الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٤).
٣,٣ تطوير الهيكل التنظيمي لهيئة مكافحة الفساد .	هيئة مكافحة الفساد	متوسط	هيكل تنظيمي يواكب التغيرات خلال الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٤).
٤,٣ إنشاء وحدة ادارية مختصة داخل هيئة مكافحة الفساد لحماية الشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد .	هيئة مكافحة الفساد	قصير	- وجود وحدة ادارية مختصة داخل هيئة مكافحة الفساد لحماية الشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد خلال الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٤). - إصدار نظام خاص لحماية الشهود والمبلغين خلال الأعوام (٢٠١٣-٢٠١٤).

الإجراء	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الموعد النهائي قصير / متوسط / طويل الاجل	مؤشرات قياس الأداء
٥,٣ إنشاء وحدة ادارية مختصة داخل هيئة مكافحة الفساد لتتبع وإسترداد متحصلات جرائم الفساد.	هيئة مكافحة الفساد.	متوسط	وجود وحدة ادارية مختصة داخل هيئة مكافحة الفساد لتتبع وإسترداد متحصلات جرائم الفساد خلال الأعوام (٢٠١٥-٢٠١٧)
٦,٣ إعداد إجراءات عمل معيارية للتعامل مع الشكاوى والتخطيط لعمليات التحقيق في قضايا الفساد.	هيئة مكافحة الفساد	متوسط	وجود إجراءات عمل معيارية للتعامل مع الشكاوى والتخطيط لعمليات التحقيق في قضايا الفساد خلال الأعوام (٢٠١٥ - ٢٠١٦)
٧,٣ انشاء نظام معلومات محوسب لإدارة القضايا في هيئة مكافحة الفساد .	هيئة مكافحة الفساد	متوسط	وجود نظام معلومات لإدارة القضايا في هيئة مكافحة الفساد خلال الأعوام (٢٠١٥ -٢٠١٧).
٨,٣ تطوير دليل جمع المعلومات الإستخبارية في هيئة مكافحة الفساد.	هيئة مكافحة الفساد	متوسط	وجود دليل لعملية جمع المعلومات في هيئة مكافحة الفساد خلال الأعوام (٢٠١٥ -٢٠١٧)

٤. الهدف الاستراتيجي الرابع: تفعيل المشاركة المجتمعية في أنشطة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

الإجراء	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الموعد النهائي قصير / متوسط / طويل الاجل	مؤشرات قياس الأداء
١,٤ إنشاء لجنة عليا لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد تضم في عضويتها ممثلين عن القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني من ذوي الاختصاص.	هيئة مكافحة الفساد، و الوزارات، والمؤسسات العامة، والقطاع الخاص، و مؤسسات المجتمع المدني .	قصير	إعادة تشكيل اللجنة العليا لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لتضم في عضويتها ممثلين عن القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني خلال الأعوام (٢٠١٣ -٢٠١٤).
٢,٤ شمول مختلف قطاعات المجتمع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومراقبة عملية التنفيذ.	هيئة مكافحة الفساد، ولجنة تنفيذ الإستراتيجية.	قصير ومتوسط وطويل الأجل	مشاركة فاعلة لمختلف قطاعات المجتمع في عملية صياغة وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ومراقبة عملية التنفيذ خلال الأعوام (٢٠١٣ – ٢٠١٧).
٣,٤ تنفيذ، وتقييم ومراجعة برامج التدريب حول مكافحة الفساد والتي تم اعدادها من قبل هيئة مكافحة الفساد بدعم من مشروع التوأمة الممول من الاتحاد الاوروبي .	هيئة مكافحة الفساد والجهات الاخرى.	متوسط	- تقييم ومراجعة برامج التدريب خلال الأعوام (2013 -2014) - تنفيذ البرامج التدريبية خلال الأعوام (٢٠١٤ -٢٠١٧).
٤,٤ التعاون مع غرف التجارة ومؤسسات المجتمع المدني في إجراءات رفع مستوى التوعية العامة وذلك بتحسين قدراتهم من خلال التدريب، وتحديد المجموعات المستهدفة من أنشطتهم، وإعداد المواد التدريبية اللازمة لهم .	غرف التجارة، ومؤسسات المجتمع المدني، وهيئة مكافحة الفساد.	متوسط	- تحديد المجموعات المستهدفة بالتوعية - عقد برامج تدريبية لغرف التجارة ومنظمات المجتمع المدني خلال الأعوام (٢٠١٥ -٢٠١٧). - عقد برامج تدريبية حول مكافحة الفساد من قبل غرف التجارة ومنظمات المجتمع المدني خلال الأعوام (٢٠١٥ -٢٠١٧).

٥. الهدف الإستراتيجي الخامس: كفاءة الاجراءات التحقيقية في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيها.

الإجراء	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الموعد النهائي قصير / متوسط / طويل الاجل	مؤشرات قياس الأداء
١,٥ إنشاء فريق مشترك للمهام الإستخبارية. وإعداد معايير عامة للعملية الإستخبارية .	مديرية الامن العام. والنيابة العامة. وهيئة مكافحة الفساد. والدوائر والمؤسسات المختصة.	متوسط	- وجود فريق مشترك للمهام الإستخبارية خلال العام (٢٠١٥). - وجود معايير عامة للعملية الإستخبارية خلال العام (٢٠١٣).
٢,٥ اعداد اجراءات عمل موحدة حول كيفية تحديد الجرائم الخطيرة.	مديرية الأمن العام. والنيابةالعامة. وهيئة مكافحة الفساد. والسلطات المختصة الأخرى .	متوسط	وجود اجراءات عمل موحدة لتحديد الجرائم الخطيرة خلال العام (٢٠١٣).
٣,٥ اعداد اجراءات عمل معيارية لانشاء فرق تحقيق مشتركة من جهات متعددة.	مديرية الأمن العام. والنيابة العامة. وهيئة مكافحة الفساد. والسلطات المختصة الأخرى .	متوسط	وجود اجراءات عمل معيارية لإنشاء فرق تحقيق مشتركة من جهات متعددة خلال العام (٢٠١٣).
٤,٥ اعداد مؤشرات اداء رئيسية موثوقة وشفافة تعزز وتقيس كفاءة عمليات التحقيق في جرائم الفساد.	مديرية الأمن العام. والنيابة العامة. وهيئة مكافحة الفساد. والسلطات المختصة الأخرى .	متوسط	وجود مؤشرات اداء رئيسية موثوقة وشفافة تعزز وتقيس كفاءة عمليات التحقيق في جرائم الفساد خلال الأعوام (٢٠١٣ –٢٠١٤).

٦. الهدف الإستراتيجي السادس: تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد.

الإجراء	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الموعد النهائي قصير / متوسط / طويل الاجل	مؤشرات قياس الأداء
١,٦ إعداد إجراءات عمل معيارية حول المساعدة القانونية المتبادلة وتبادل المعلومات المتعلقة بالمسائل الجرمية، لتعزيز التحقيق في جرائم الفساد واسترداد الموجودات .	مديرية الامن العام، والنيابة العامة، وهيئة مكافحة الفساد، والدوائر والمؤسسات المختصة.	متوسط	وجود إجراءات عمل معيارية حول المساعدة القانونية المتبادلة وتبادل المعلومات المتعلقة بالمسائل الجرمية خلال الأعوام (٢٠١٣ – ٢٠١٤).
٢,٦ تعزيز عمل الشبكة العربية للنزاهة و مكافحة الفساد بما يدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبالتالي تعزيز التعاون الدولي بشأن مكافحة الفساد من خلال وضع خطة عمل محددة .	اللجنة العليا لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية، وهيئة مكافحة الفساد.	متوسط	وجود خطة عمل محددة للشبكة العربية للنزاهة و مكافحة الفساد خلال الأعوام (٢٠١٣ – ٢٠١٤).

٧ . الهدف الإستراتيجي السابع: تطوير التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير والمتطلبات الدولية لمكافحة الفساد والتأكد من مدى كفاءة تنفيذها

الإجراء	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الموعد النهائي قصير / متوسط / طويل الاجل	مؤشرات قياس الأداء
١.٧ وضع التشريعات اللازمة لمنع الأشخاص المحكومين في قضايا الفساد من تولي المناصب العامة. و إمتلاك الشركات أو ادارتها .	الحكومة. وزارة الصناعة والتجارة. و دائرة مراقبة الشركات.	متوسط	وجود التشريع المناسب خلال الأعوام (٢٠١٥-٢٠١٧)
٢.٧ تجريم الرشوة في القطاع الخاص من خلال تعديل قانون العقوبات او قانون الهيئة و ذلك لتتوافق مع أحكام المادة (21) من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.	هيئة مكافحة الفساد. و وزارة العدل. و ديوان الرأي والتشريع. و مجلس الأمة	متوسط	تعديل قانون العقوبات لتجريم الرشوة في القطاع الخاص خلال العام (٢٠١٥).
٣.٧ تمكين هيئة مكافحة الفساد من الحصول على كافة المعلومات اللازمة للقيام بعملها بغض النظر عن سريتها بما في ذلك البيانات المصرفية.	هيئة مكافحة الفساد. و ديوان الرأي و التشريع. و مجلس الأمة	متوسط	تعديل المادة (١٧) من قانون هيئة مكافحة الفساد خلال العام (٢٠١٥).
٤.٧ مراجعة قانون إشهار الذمة المالية وتعديل مواده بما يكفل إمكانية وصول هيئة مكافحة الفساد إلى المعلومات المقدمة.	وزارة العدل. و هيئة مكافحة الفساد. و ديوان الرأي والتشريع. مجلس الأمة.	متوسط	تعديل قانون إشهار الذمة المالية خلال العام (٢٠١٥).

الإجراء	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الموعد النهائي قصير / متوسط / طويل الأجل	مؤشرات قياس الأداء
٥,٧ وضع مشروع قانون خاص بالمساعدة القانونية المتبادلة بحيث يضمن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة حول جرائم الفساد، والتعاون الدولي حول الاجراءات الجنائية و استرداد الموجودات.	وزارة العدل، و هيئة مكافحة الفساد، و ديوان الرأي والتشريع، و مجلس الأمة.	متوسط	إصدار تشريع ينظم عملية المساعدة القانونية المتبادلة حول جرائم الفساد، والتعاون الدولي حول الاجراءات الجنائية و استرداد الموجودات.
٦,٧ تعديل الإطار القانوني لتمكين الجهات المحلية من تجميد وضبط ومصادرة عوائد الجريمة بناءً على قرارات وأحكام السلطات الأجنبية حتى لو كانت تلك القرارات أو الأحكام غير نهائية بعد، لضمان الالتزام بالمادة 31 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.	الحكومة، ووزارة العدل، وهيئة مكافحة الفساد، ومجلس الأمة.	متوسط	وجود تشريع يسمح للجهات المحلية من تجميد وضبط ومصادرة عوائد الجريمة بناءً على قرارات وأحكام السلطات الأجنبية.
٧,٧ تعديل الإطار القانوني بما يسمح من تمكين الجهات المحلية المختصة بمكافحة الفساد من تبادل المعلومات مع الجهات الأجنبية المناظرة لها.	وزارة العدل، وهيئة مكافحة الفساد، ومجلس الأمة	متوسط	وجود تشريع يسمح للجهات المحلية المختصة بمكافحة الفساد من تبادل المعلومات مع الجهات الأجنبية المناظرة لها.

الإجراء	الجهات المسؤولة عن التنفيذ	الموعد النهائي قصير / متوسط / طويل الاجل	مؤشرات قياس الأداء
٨.٧ مراجعة قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية لإزالة الأحكام القانونية التي تتداخل مع أحكام التشريعات الأخرى.	وزارة العدل. وديوان الرأي والتشريع. ومجلس الأمة.	طويل	معالجة الأحكام القانونية الموجودة في قانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية و التي تتداخل مع أحكام التشريعات الأخرى
٩.٧ تحسين عملية الوصول إلى مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات قبل إقرارها .	الوزارات والمؤسسات المعنية. وديوان الرأي والتشريع. ومجلس الأمة.	طويل	عملية الوصول إلى مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات قبل إقرارها سهلة ومتاحة للجميع.
١٠.٧ تحسين عملية الوصول إلى الأحكام القضائية.	وزارة العدل. والمجلس القضائي.	طويل	عملية الوصول إلى الأحكام القضائية سهلة ومتاحة للجميع.
١١.٧ مراجعة الإطار القانوني ووضع الأنظمة اللازمة للسماح بتشكيل فرق تحقيق مشتركة. و استخدام أساليب خاصة في عمليات التحقيق مثل المراقبة السرية والمراقبة الالكترونية وغيرها.	هيئة مكافحة الفساد. ووزارة العدل.وديوان الرأي والتشريع.	متوسط	وجود تشريع يسمح بتشكيل فرق تحقيق مشتركة. و استخدام أساليب خاصة في عمليات التحقيق مثل المراقبة السرية والمراقبة الالكترونية وغيرها .